

# الفصل الأول

في

التعريف

- - حد الزنا في التشريع الاسلامى .
- - ركنا جريمة الزنا .

obeikandi.com

## حد الزنا في التشريع الاسلامي

### ١ - عند المالكية :

كل وطء وقع على غير نكاح صحيح ولا شبهة نكاح ولا ملك يمين (١) .

« ايلاج مسلم مكلف حشفة في فرج آدمي مطبق عمدا بلا شبهة وان دبيرا ، حيا او ميتا (٢) .

« الوطاء المحرم في قبل كان او دبر » (٣) .

### ٢ - عند الحنابلة :

فعل الفاحشة من قبل او دبر (٤) .

### ٣ - عند الشافعية :

ايلاج الذكر في فرج محرم بعينه خال من الشبهة مشتهى حطبا (٥) .

### ٤ - عند الاحناف :

هو قضاء الرجل شهوته محرما في قبل المرأة الخالي عن الملكين وشبهتهما وشبهة الاشباه (٦) . وركته التقاء الختائين ومواراة الحشفة .

(١) بداية الجتهد ونهاية المتصد ج ٢ ص ٣٢٤ .

(٢) الشرح الصغير ج ٤ ص ٤٤٨ .

(٣) منهاج المسلم ص ٥٢٦ .

(٤) المغنى ج ٨ ص ١٨١ .

(٥) الجنائيات وعقوباتها في التشريع الاسلامي د. حامد محمود

اسماعيل ص ١٢٩ .

(٦) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٣ .

• — عند الزبينة :

ايلاج فرج في فرج حى محرم قبل أو دبر بلا تشبهه ولا بهيمة (١) ..  
وهكذا نجد تعاريف فقهاءنا تختلف من حيث الأجزاء التى يشتمل،  
عليها التعريف كثرة وقلة ، لكنها جميعا تتفق على قدر واحد وهو أن  
الزنا وطء محرم صدر من متعمد وعلى هذا فلجريمة الزنا ركنان  
الوطء المحرم وتعمد الوطاء فلا يعتبر الزنا جريمة تستحق العقوبة  
المقدرة شرعا ما لم يتوفر هذان الركنان وتتقوم الأدلة الشرعية  
القاطعة على وقوعها الا أن عدم توافرها لا يعنى الجانى من عقوبة  
التعزير التى يقدرها الحاكم اذا كان قبل أو ضاجع مثلا ..

---

(١) التاج المذهب ج ٤ ص ٣٠٠٨ وكتاب الأزهار ص ٢٨٦ -

ركننا جريمة الزنا

— الركن الأول : الوطاء المحرم .

\* اللواط .

\* وطء البهيمة والحيثة .

— الركن الثاني : تعمد الوطاء .

### الركن الأول : الوطء المحرم :

والوطء الذى يجب به الحد ان يغيب الحشفة فى الفرج ( أنزل )  
أم لم ينزل ) فان أحكام الوطء تتعلق بذلك ولا تتعلق بما دونه مع عدم  
وجود زوجية أو ملك أو شبهة .

أما اذا وطأ فى ملك طراً عليه التحريم مؤقتاً مثل : وطء الزوجة  
الحائض أو الصائمة أو المحرمة فان ذلك ليس زناً ولكنه حرام يوجب  
التعزير (١) .

ومثله المباشرة فى ما دون الفرج فانها ليست زناً وانما توجب  
التعزير لمن لم يتب ، لأنها حرام ولأن الخلوة حرام وذلك لما روى  
ابن مسعود - رضى الله عنه - ان رجلاً جاء الى النبى - صلى  
الله عليه وآله وسلم - فقال : انى أخذت امرأة فى البستان  
وأصبت منها كل شئ غير أنى لم أنكحها فاعمل بى ما شئت ، فقرأ  
عليه : **أقم الصلاة طرفى النهار وزلفاً من الليل ان الحسنات**  
**يذهبن السيئات** ( رواه النسائى (٢) ) .

وعلى ذلك فكل وطء مخالف للصورة السابقة لا يمكن اعتباره ركناً  
من أركان الجريمة المستوجبة لعقوبة الحد كالوطء فى الدبر ، أو اللواط ،  
أو السحاق ، أو الوطء مع وجود شبهة لعقد أو الملك ، وإذا كانت هذه  
الحالات لا تستوجب حد الزنى فهى تستوجب التعزير المناسب لكل  
حالة من الحالات .

### اللوواط :

فمن العلماء من الحقه بالزنا وجعل له حده ، ومنهم من فرق بينه  
وبين الزنا ولم يعطه حكمه سواء كان الموطوء فكراً أو أنثى .

(١) المطلى ج ١١ ص ٢٢٩ .

(٢) المهذب للشرازى ج ٢ ص ٢٦٧ ، المقنى ج ٨ ص ٢٨٩ .

فعلى المذهب الاول : الحنابلة (١) وفي قول الشافعية (٢) وتقول  
الهادوية (٣) قالوا لأن الوطء في الدبر كالوطء في القبل لأنه وطء في  
نرج لا ملك فيه ولا شبهة ولا شبهة ملك ، فكان زنا ، ولأن الله تعالى  
قد وصف الزنا بأنه فاحشة ووصف كذلك اللواط : قال تعالى :  
( **واللآي يأتين الفاحشة من نسائكم** ) وقال في قوم لوط : ( **أتأتون  
الفاحشة** ) ونهى عن اتيان الفواحش عموماً فقال ( **ولا تقربوا الفواحش  
ما ظهر منها وما بطن** ) .

ولحديث أبو موسى الأشعري — رضى الله عنه — أن النبي —  
صلى الله عليه وآله وسلم — قال : « إذا أتى الرجل الرجل فهما  
زانيان وإذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان » أخرجه البيهقي .  
فمن فعل ذلك وهو ممن يجب عليه حد الزنا وجب عليه الحد وهو حد  
الزنا فإن كان محصناً رجم وإن كان غير محصن جلد وغرب .

وعلى المذهب الثانى وهو أن اللواط غير الزنا وله حكم غير حد  
الزنا نجد المالكية (٤) وقولا للحنابلة (٥) وأحد تولى الشافعى (٦) .

حيث يقولون يجرم اللواط واللوط مطلقاً من دون تفريق بين محصن  
وغير محصن ، وإنما يشترطون أن يكونا مكفنين ، وكون الفاعل بالفاء .

ويستدلون بحديث « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا  
الفاعل والمفعول به » رواه أبو داوود والترمذى ، وفي لفظ لأبى داوود  
« فأرجموا الأعلى والأسفل » وبأن الصحابة — رضى الله عنهم —  
أجمعوا على قتله وإنما اختلفوا في الصفة التى يقتل بها على أقوال :  
أحراق بالنار أو قتل بالحجارة ، أو يرمى من أعلى مرتفع في البلد  
منكساً ويتبع بالحجارة ... الى غير ذلك .

- (١) المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ١٨١ ، ١٨٧ — ١٨٨ .
- (٢) المهذب للشيرازى ج ٢ ص ٢٦٨ .
- (٣) سبل السلام ج ٤ ص ١٢ . التاج ج ٤ ص ٢٠٩ .
- (٤) الشرح الصغير ج ٤ ص ٤٥٦ .
- (٥) المغنى ج ٨ ص ١٨١ ، ١٨٧ — ١٨٨ .
- (٦) المهذب ج ٢ ص ٢٦٨ .

ومن أعجب الأقوال قول من قال لا حد على اللواط لأنه ليس بحل  
الوطء أشبه غير الفرج بل عليه تعزير فقط ويودع في السجن حتى  
يتوب الا أن يعتاده ويقتله الامام تعزيرا (١) وهذا يخالف النص  
والاجماع ، وقياس الفرج على غيره لا يصلح لما بينهما من الفرق .

ويناقش هؤلاء أدلة أصحاب المذهب الأول بأن التفرقة في التسببية  
تدل على التفرقة في الحكم حيث يسمى الاتيان بالقبيل زنا وفي الدبر  
لواطاً ، واختلاف الأسماء دليل على اختلاف الحكم ، وأنه قد  
ثبت اختلاف الصحابة — رضى الله عنهم — في كيفية قتل اللواط  
فيكون اللواط غير الزنا ، والأدلة الواردة بتقتل الفاعل والمفعول به  
مطلقا مخصصة لعموم أدلة الزنا الفارقة بين البكر والثيب (٢) فالجمهور  
على أن عقوبة اللواطى اعظم من عقوبة الزنا فيجب قتل الفاعل  
والمفعول به سواء كان أحدهما محصنا أم لم يكن وسواء كان أحدهما  
مملوكا للآخر أو لا (٣) .

### وطء البهيمة والميتة :

إذا وطأ رجل بهيمة فنى المسألة أقوال :

١ — يعزر : وقد قال بهذا أبو حنيفة (٤) ومالك وتول  
للشافعى (٥) ورواية عن أحمد (٦) وبعض الهادوية (٧) .

وأدلة هذا القول انه لم يصح في المسألة نص ، ولا يمكن قياسه

(١) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٥٠ .

(٢) نيل الأوطار ج ٧ ص ١٣٣ ، ١٣٤ ، المذهب ج ٢ ص ٢٦٩ .

التاج ج ٤ ص ٢٠٩ .

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٥ ص ٤١٢ .

(٤) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٥٠ .

(٥) المذهب ج ٢ ص ٢٦٩ .

(٦) المغنى ج ٨ ص ١٨٩ .

(٧) نيل الأوطار ج ٧ ص ١٣٣ ، التاج ج ٤ ص ٢٠٩ .

على الوطء في فرج الأدمى لأنه لا حرمة للبهيمة ، وليس بمقصود يحتاج في الزجر عنه إلى الحد لأن النفوس تعافه بفطرتها ، وأغلب النفوس تتفر منه ، فيبتي على الأصل في انتفاء الحد إذ الحدود إنما شرعت للزجر عما تشتهيه النفس وتميل إليه من المحرمات ولهذا وجب في شرب الخمر ولم يجب في شرب البول ، وأما ما لا تشتهيه النفوس ففيه التعزير (١) .

٢ - يحد حد الزنا : وهو قول للشافعي ومذهب أبي يوسف والهادوية لأنه حد يجب بالوطء فاختلف فيه البكر والثيب كحد الزنا . وقالوا يكره كراه التنزيه أكل البهيمة ان كانت مما يؤكل وكذلك لبنها .

٣ - يقتل وتقتل البهيمة : وهو آخر قول الشافعي اخذاً بحديث : « من أتى بهيمة فأقتلوه واقتلوه معها » .

وقد أخذ على الحديث أنه ضعيف وأن مذهب ابن عباس خلافه وهو المروى عنه . ولما كان الحد يدرأ بالشبهات فلا يجوز أن يثبت بحديث فيه هذا الضعف (٢) لكن الإمام الشوكاني رجح قوة الحديث وقال : ولا حكم لرأي ابن عباس إذا انفرد فكيف إذا عارض المروى عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - من طريقه ؟ (٣) .

وفي وطء الميتة وجهان عند فقهاءنا :

الأول : يجب عليه الحد لأنه أيلاج في فرج محرم ولا شبهة له فيه فأنسبه إذا كانت حية وهو مذهب المالكية قالوا : والموت يؤكد العقوبة ويضاعفها .

(١) فتاوى ابن تيمية ج ٣٤ ص ١٩٨ .

(٢) المغنى ج ٨ ص ١٩٠ .

(٣) نيل الأوطار ج ٧ ص ١٣٤ ، ومجموع فتاوى ابن تيمية

ج ٢٤ ص ١٨٢ .

الثانى : انه لا يجب لانه لا يقصد فلا يجب فيه الحد (١) . وسبب الخلاف ان بعض العلماء - كما مر في التعاريف - يشترط أن تكون المرأة الموطوءة حية ، وعلى ذلك فلو وطأ الرجل امرأة ميتة فان هذا الوطء لا يستلزم الحد لان الحد لا يكون الا عند وطء رجل المرأة والموت يفقد المرأة أنوثتها ، والنفس البشرية تعاف منظر الموت ، فليست الميتة مشتهة بالطبع ، وهو مذهب الأحناف (٢) والزيدية .

وانت ترى أن الخلاف بين الرايين ليس في العقوبة من عدمها فهنا اجماع على توقيع العقوبة والتشدد فيها ، ولكن الخلاف في طبيعة هذه العقوبة هل هي حد أم تعزير .

### الركن الثانى : تعبد الوطء :

يشترط في جريمة الزنا التى توجب الحد أن يكون الزانى قد قصد ارتكاب جريمة الزنا ، أى أنه يزنى وهو عالم بأن من يزنى بها محرمة عليه . فلو حصل العكس فنكحها معتقدا أنها زوجته فلا حد عليه (٣) ، لأنه وطء اعتقد اباحته بما يعذر مثله فيه .

ومن زنى وهو يجهل تحريم الزنا كمن دخل في الاسلام حديثا أو يعيش في بلد بعيد عن العلم والعلماء فلا يحد ، لاحتقال صدقه في دعوى الجهل . أما الناشئ بين المسلمين فلا يقبل قوله بجهل التحريم (٤) .

ومن الأدلة على ذلك كتاب عمر بن الخطاب الى الشام « ان كان يعلم أن الله حرمه فخذوه ، وان لم يكن قد علم فأعلموه ، فان عاد فأرجموه » ولاتفاق الصحابة على أن حد الله انما يقام على من علم وان ادعى الجهل بتحريم النكاح في العدة (٥) .

(١) المهذب ج ٢ ص ٢٦٤ .

(٢) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٥٠ .

(٣) المغنى ج ٨ ص ١٨٤ ، الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٥ .

(٤) المهذب ج ٢ ص ٢٦٧ ، المغنى ج ٨ ص ١٨٥ .

(٥) المرجع السابق .

ولو كان المرء عالماً بالتحريم إلا أنه وقع في خطأ كأن يطمأ  
المرأة ظاناً أنها زوجته فلا حد عليه ، وبه قال الشافعى (١) لأن الحدود  
تدراً في الشبهات وهذه من أعظمها .

وبعكس ذلك لو نادى محرمة عليه فأجابته ممن يحل له كالزوجة  
أو الأمة فوطئها يظنها المدعوة فعليه الحد .

ويزول تعمد الوطء بحصول الاكراه فالمكره على الفعل يلجأ اليه  
وهو كاره وابتغى العقوبة عليه تكليف له بما لا يطيق ، وعلى هذا  
فإن المرأة التي يثبت اكراهها على الزنا أو تداعياها لا حد عليها في  
قول عامة الفقهاء .

وذلك لقوله - صلى الله عليه وآله وسلم : « عفى لأمتي عن  
الخطأ والنسيان وما استكروها عليه » ودرأ الحد عن امرأة استكرهت ،  
وكذلك عمر بن الخطاب درأ الحد عن المكره (٢) . لأن هذا الاكراه  
يعتبر شبهة ، وتدرأ الحدود بالشبهات .

وقد اختلف العلماء في حكم اكراه الرجل ان ادعاه في الزنا  
نقال الشافعى لا يقام عليه الحد لعموم الخبر ولأن الحدود تدرأ  
بالشبهات .

وقال أحمد ومحمد ابن الحسن وأبو ثور بإقامة الحد عن الرجل  
المكره دون المرأة المكره لأنه لا يتصور انتشار مع اكراه .

والواقع أن الانتشار ليس دليلاً لهم فهو طبيعة في الرجل  
ولا يشترط في الاكراه أن يكون آتياً ، فربما حبس مع امرأة وأكرهها على  
الفعل بها ، واستجابة الرجل للمرأة لا يعتبر دليلاً على الاختيار .

(١) المهذب ج ٢ ص ٢٦٨ .

(٢) المغنى ج ٨ ص ١٨٦ .

وكان القضاى الذكى يستطيع من خلال دراسته ظروفنا الحادث  
معرفة ما اذا كان الاكراه قويا محيطا لا يستطيع دفعه ، وما اذا كان تعلقه  
تعلل بها ولديه نصف الرغبة ، فاذا اقتنع القاضى بوجود اكراه  
ملجىء فعندئذ لا يقام حد . والا فالحدود لا تسقط بمجرد الدعاوى  
التي لا دليل لها من الواقع .

واذا كان الاكراه يسقط الحد عن المكره فانه لايسقطه عن الشريك  
الاخر الذى اقدم على الزنا عن طواعية واختيار لا فرق فى ذلك بين  
الرجل والمرأة .